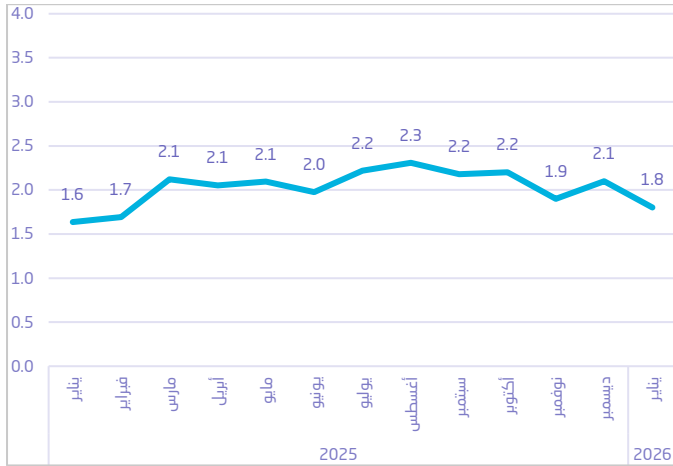


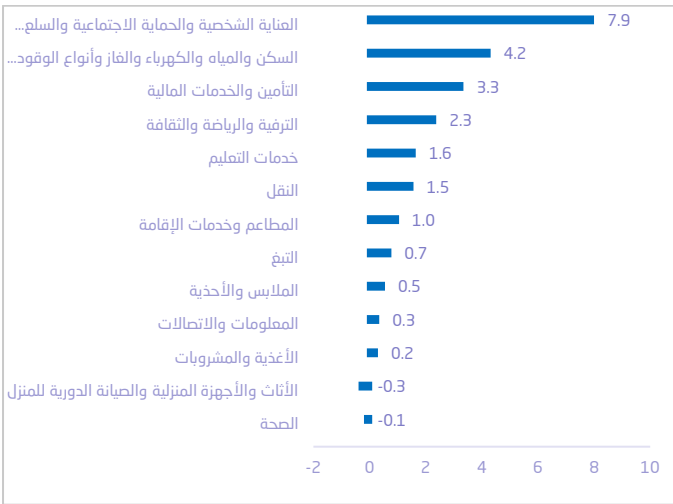
التضخم السنوي في المملكة يبلغ 1.8% خلال شهر يناير 2026م مقارنةً بنظيره من العام الماضي

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المملكة ارتفاعاً على أساس سنوي بلغت نسبته 1.8% خلال شهر يناير 2026م، مقارنةً بنظيره من العام السابق (يناير 2025م). ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.2%، وأسعار النقل بنسبة 1.5%، وأسعار المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 1.0% (شكل 1).

شكل (1): التغير في مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي



شكل (2): التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك حسب الأقسام، لشهر (يناير 2026م)



المنهجية والجودة

يعكس مؤشر أسعار المستهلك (CPI) التغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل سلة ثابتة من السلع والخدمات تتكوّن من 582 عنصرًا، وتم اختيار بنود هذه السلة بناءً على نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة الذي أجري في عام 2023م، وتم تحديد أوزانها على ضوءه، إضافة إلى مصادر بيانات تكميلية أخرى من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر، وقد اعتمدت الهيئة العامة للإحصاء منهجية جديدة لحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تهدف من خلالها إلى تحسين جودة البيانات وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، وذلك من خلال التوسع في التغطية الجغرافية، ونقاط البيع، وبنود السلة، واعتماد مصادر بيانات جديدة للجمع الدوري للأسعار، وقد تم نشر البيانات وفق المنهجية المحدثة ابتداءً من شهر أغسطس 2025م، ولمزيد من التفاصيل يُرجى الاطلاع على: [المنهجية والجودة - وجدول النشر](#).

الإيجارات السكنية هي المؤثر الأكبر في التضخم خلال شهر يناير 2026م مقارنةً بشهر يناير 2025م

ارتفعت أسعار قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.2% في شهر يناير 2026م، نتيجةً لارتفاع أسعار مجموعة الإيجارات الفعلية للسكن بنسبة 5.2%.

وفي ذات السياق، ارتفعت أسعار قسم النقل بنسبة 1.5%؛ متأثرةً بارتفاع أسعار خدمات نقل الركاب بنسبة 6.0%، كما ارتفعت أسعار قسم المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 1.0%، مدفوعةً بارتفاع أسعار خدمات تقديم الأطعمة والمشروبات بنسبة 1.0%، وسجّل قسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى ارتفاعًا بنسبة 7.9%، مدفوعًا بارتفاع أسعار الأمتعة الشخصية الأخرى بنسبة 25.9%؛ متأثرةً بارتفاع أسعار فصل المجوهرات والساعات بنسبة 28.1%، فيما ارتفعت أسعار قسم التأمين والخدمات المالية بنسبة 3.3%، مدفوعةً بارتفاع أسعار مجموعة التأمين بنسبة 5.1%، وارتفعت أسعار قسم الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 2.3%، مدفوعةً بارتفاع أسعار عروض العطلات بنسبة 3.7%، وكذلك ارتفعت أسعار قسم خدمات التعليم بنسبة 1.6%؛ متأثرةً بارتفاع أسعار التعليم الثانوي بنسبة 1.6%، كما ارتفعت أسعار قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 0.2%، متأثرةً بارتفاع أسعار مجموعة الأغذية بنسبة 0.2%.

من جهة أخرى، انخفضت أسعار قسم الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل بنسبة 0.3%؛ متأثرةً بتراجع أسعار الأثاث والمفروشات والسجاد بنسبة 3.0%، كما تراجعت أسعار قسم الصحة بنسبة 0.1%، متأثرةً بانخفاض أسعار خدمات العيادات الخارجية بنسبة 0.4% (شكل 2).

ارتفاع الأسعار على أساس شهري في شهر يناير 2026م مقارنةً بشهر ديسمبر 2025م

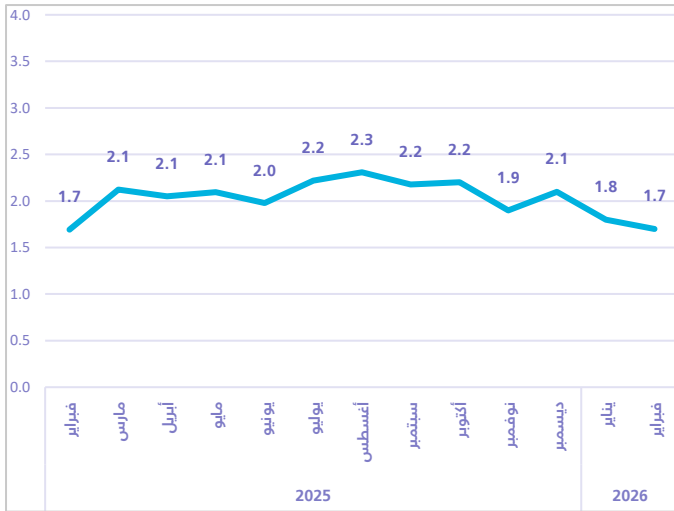
على أساس شهري، سجّل مؤشر أسعار المستهلك في شهر يناير 2026م ارتفاعًا نسبيًا بنسبة 0.2% مقارنةً بشهر ديسمبر 2025م، حيث ارتفعت أسعار قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.5%، مدفوعةً بارتفاع أسعار مجموعة الإيجارات الفعلية للسكن بنسبة 0.5%، كما ارتفعت أسعار كل من: قسم النقل بنسبة 0.2%، وقسم المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 1.0%، وقسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى بنسبة 1.3%، وقسم الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 0.3%، وقسم الملابس والأحذية بنسبة 0.2%، وقسم التأمين والخدمات المالية بنسبة 0.1%.

ومن جانب آخر، انخفضت أسعار كل من: قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 0.6%، وقسم المعلومات والاتصالات بنسبة 0.1%؛ فيما استقرت أسعار أقسام كل من: خدمات التعليم، والصحة، والأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل، والتبغ، ولم تسجّل أي تغير نسبي يذكر في شهر يناير 2026م.

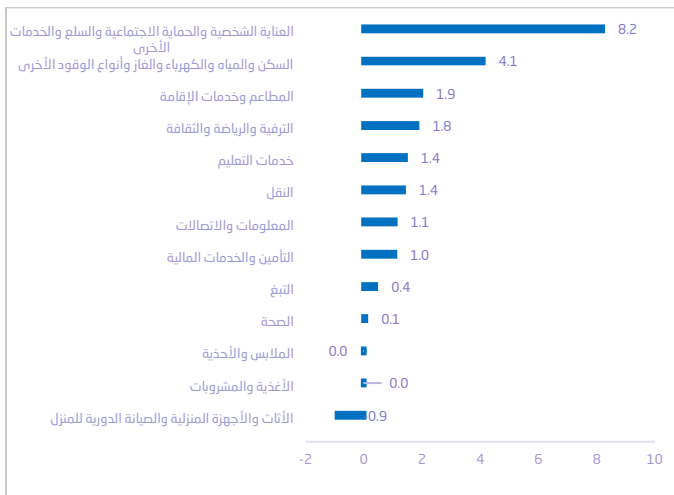
التضخم السنوي في المملكة يبلغ 1.7% خلال شهر فبراير 2026م مقارنةً بنظيره من العام الماضي

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المملكة ارتفاعاً على أساس سنوي بلغت نسبته 1.7% خلال شهر فبراير 2026م، مقارنةً بنظيره من العام السابق (فبراير 2025م)، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.1%، وأسعار النقل بنسبة 1.4%، وأسعار المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 1.9% (شكل 1).

شكل (1): التغير في مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي



شكل (2): التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك حسب الأقسام، لشهر (فبراير 2026م)



المنهجية والجودة

يعكس مؤشر أسعار المستهلك (CPI) التغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل سلة ثابتة من السلع والخدمات تتكوّن من 582 عنصرًا، وتم اختيار بنود هذه السلة بناءً على نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة الذي أجري في عام 2023م، وتم تحديد أوزانها على ضوئه، إضافة إلى مصادر بيانات تكميلية أخرى من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر، وقد اعتمدت الهيئة العامة للإحصاء منهجية جديدة لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تهدف من خلالها إلى تحسين جودة البيانات وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، وذلك من خلال التوسع في التغطية الجغرافية، ونقاط البيع، وبنود السلة، واعتماد مصادر بيانات جديدة للجمع الدوري للأسعار، وقد تم نشر البيانات وفق المنهجية المحدثة ابتداءً من شهر أغسطس 2025م، ولمزيد من التفاصيل يُرجى الاطلاع على: [المنهجية والجودة](#) و [وجداول النشر](#).

الإيجارات السكنية هي المؤثر الأكبر في التضخم خلال شهر فبراير 2026م مقارنةً بشهر فبراير 2025م

ارتفعت أسعار قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.1% في شهر فبراير 2026م، نتيجةً لارتفاع أسعار مجموعة الإيجارات الفعلية للسكن بنسبة 5.1%.

وفي ذات السياق، ارتفعت أسعار قسم النقل بنسبة 1.4%؛ متأثرةً بارتفاع أسعار خدمات نقل الركاب بنسبة 5.6%، كما ارتفعت أسعار قسم المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 1.9%، مدفوعةً بارتفاع أسعار خدمات الإقامة بنسبة 3.1%، وسجّل قسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى ارتفاعًا بنسبة 8.2%، مدفوعًا بارتفاع أسعار الأمتعة الشخصية الأخرى بنسبة 26.8%؛ متأثرةً بارتفاع أسعار فصل المجوهرات والساعات بنسبة 29.0%، فيما ارتفعت أسعار قسم التأمين والخدمات المالية بنسبة 1.0%، مدفوعةً بارتفاع أسعار مجموعة التأمين بنسبة 1.3%، وارتفعت أسعار قسم الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 1.8%، مدفوعةً بارتفاع أسعار عروض العطلات بنسبة 2.6%، وكذلك ارتفعت أسعار قسم خدمات التعليم بنسبة 1.4%؛ متأثرةً بارتفاع أسعار التعليم الثانوي بنسبة 1.6%. كما ارتفعت أسعار قسم المعلومات والاتصالات بنسبة 1.1%، متأثرةً بارتفاع أسعار مجموعة المعلومات والاتصالات بنسبة 2.0%.

من جهة أخرى، انخفضت أسعار قسم الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل بنسبة 0.9%؛ متأثرةً بتراجع أسعار الأثاث والمفروشات والسجاد بنسبة 3.4%. فيما سجّل قسم الأغذية والمشروبات، والملابس والأحذية استقرارًا في مستوياتها السعريّة خلال الفترة محل المقارنة. (شكل 2).

استقرار الأسعار على أساس شهري في شهر فبراير 2026م مقارنةً بشهر يناير 2026م

على أساس شهري، سجّل مؤشر أسعار المستهلك في شهر فبراير 2026م استقرارًا نسبيًا مقارنةً بشهر يناير 2026م،

في حين شهد التحليل التفصيلي للمؤشر تغيرات متفاوتة على مستوى الأقسام، فعلى صعيد الارتفاعات: سجّل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ارتفاعًا مدفوعًا بارتفاع مجموعة الإيجارات الفعلية للسكن بنسبة 0.3%، كما ارتفعت أسعار كل من: قسم النقل بنسبة 0.2%، وقسم المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 0.3%، وقسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى بنسبة 0.6%، وقسم الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 0.8%، وقسم الصحة بنسبة 0.2% ومن جانب آخر، انخفضت أسعار كل من: قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 0.5%، وقسم الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل بنسبة 0.4%، وقسم الملابس والأحذية بنسبة 0.3%، وقسم التأمين والخدمات المالية بنسبة 0.1% فيما استقرت أسعار كل من أقسام: خدمات التعليم، والصحة، والتبغ، ولم تسجّل أي تغير نسبي يذكر في شهر فبراير 2026م.